غرفة أبها
ABHA CHAMBER

تقرير قطاع التجزئة في المملكة
«المشهد العام والتوجه المستقبلي»

إعداد: مركز البحوث والمعلومات - غرفة أبها

2023م / 1444هـ

تقرير قطاع التجزئة في المملكة «المشهد العام والتوجه المستقبلي»

المقدمة

يعتبر قطاع تجارة التجزئة أحد أهم القطاعات الاقتصادية الحيوية في المملكة العربية السعودية حيث أن المملكة تعد واحداً من أكبر المراكز التجارية على مستوى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فهي أكبر سوق استهلاكي بين دول الخليج العربي ويمثل السكان بها أكثر من نحو 60 %من إجمالي سكان منطقة الخليج، وترتفع بها مستويات القوة الشرائية للأفراد مما يزيد من حجم الدخل المتاح للإنفاق وارتفاع الطلب على مختلف الخدمات والمنتجات وبالأخص قطاع تجارة التجزئة، ونتيجة للأهداف الاستراتيجية التي أطلقتها المملكة في رؤيتها لعام 2030؛ من المتوقع أن تشهد المرحلة القادمة نمواً كبيراً لقطاع التجزئة نظراً لزيادة دخل الأسر المتاح للإنفاق وارتفاع مستويات المعيشة مع مستهدفات زيادة عدد الزوار ليصل إلى 100 مليون سائح في عام 2030، إضافة إلى المدن الجديدة التي من المخطط أن تكون مراكز تجارية عالمية، ومقر لأكبر العلامات التجارية من متاجر الجملة والتجزئة في العالم، وبالتالي ارتفاع حجم الطلب على مختلف السلع داخل وخارج المتاجر.

احتلت المملكة مراكز متقدمة في تجارة التجزئة، فقد جاءت في الترتيب 12 من بين 35 دولة في مؤشر تنمية التجزئة العالمية GRDI)) لعام 2021م، كما وتتمتع المملكة بسوق محلي واعد سيجعل منها وجهة مثالية للاستثمار العالمي في مختلف قطاعاتها الاقتصادية ومنها قطاع البيع بالتجزئة الذي يعد من القطاعات الواعدة والفرص الكبيرة أمام تجار التجزئة لنقل استثماراتهم إلى المملكة بما يضمن القدرة على توفير خدمات العملاء بشكل أفضل وأسرع، بما يسهم في تطوير ورفع مستويات الاحترافية، للوصول إلى الأهداف المنشودة وخلق بيئة عمل مثالية ومحفزة لهم تضاهي أبرز الاستراتيجيات التي يتم تنفيذها في الأسواق العالمية.

تتمثل أهم العوامل المؤثرة في نمو قطاع التجزئة في المملكة فيما يلي:

01

استحداث حلول تقنية حديثة في التعاملات بين البائع والمشتري سعياً إلى رقمنه القطاع.

02

الدعم غير المباشر لقطاع تجارة التجزئة من خلال دعم القطاعات المؤثرة في رفع عائدات قطاع تجارة التجزئة في المملكة كقطاعي السياحة والترفيه.

03

ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ليصل على 29.82 ألف ريال خلال الربع الثاني لعام 2022م مقارنة بحوالي 20.62 ألف ريال خلال نفس الفترة من عام 2021م.

04

الفرص الاستثمارية الواعدة في قطاع تجارة التجزئة بالمملكة، حيث وضعت الحكومة السعودية عدد من البرامج والمبادرات لتنمية الاقتصاد وتمكين القطاع الخاص من العمل في ظل مناخ اقتصادي متنوع وفعال ومستدام.

تصنف أنشطة تجارة البيع بالتجزئة إلى (البيع بالتجزئة داخل المتاجر والبيع خارج المتاجر)

1. تجارة التجزئة داخل المتاجر؛ وتشمل:

2. تجارة التجزئة خارج المتاجر؛ وتشمل:

يسلط هذا المؤشر العالمي الضوء على الأسواق التي تشهد نمواً عالياً تجعلها أسواقاً جذابة للمستثمرين. ويتم تصنيف 35 دولة نامية على مقياس من صفر إلى 100، وترتيبها تنازلياً. وكلما ارتفع ترتيب الدولة كان سوق تجارة التجزئة في هذا البلد يشكل وجهة مفضلة وملحة للمستثمرين من التجار المحليين والدوليين. ويتم اختيار البلدان من 200 دولة؛ بناءً على خمسة معايير: مخاطر الدولة، وعدد السكان، وحجم سوق البيع بالتجزئة، وقيمة مبيعات التجزئة، والناتج الداخلي الخام للفرد الواحد. ويتم حساب المؤشر كمتوسط مرجح لأربعة مؤشرات فرعية، هي:

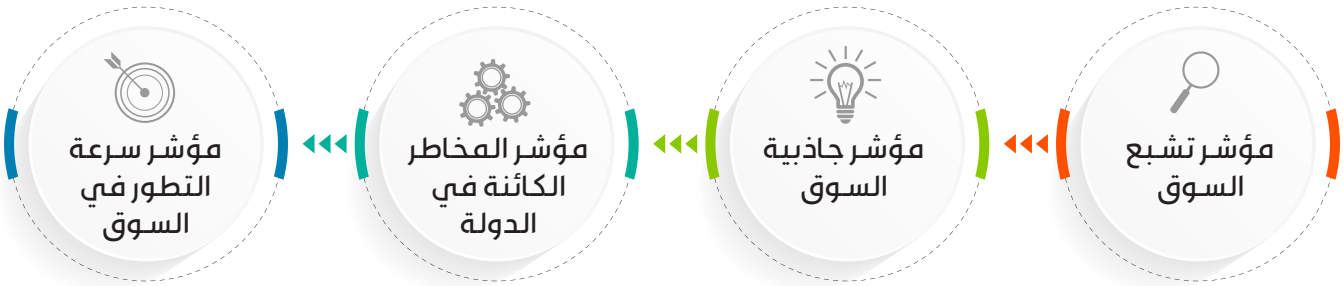

وحسب تصنيف هذا المؤشر لعام 2021 م، فإن المملكة العربية السعودية حلت في المرتبة 12 من بين أسواق تجارة التجزئة الناشئة الأكثر نمواً والأكثر جاذبية للمستثمرين في العالم، بمؤشر عام قيمته 50.6 من100، واحتلت الصين والهند وماليزيا المراتب الثلاث الأولى ب 72.8 و64.4 و 54.1 على التوالي. وحسب المؤشرات الفرعية، فإن المملكة تتميز بمناخ آمن، يكاد يكون خالياً من المخاطر الاجتماعية والاقتصادية والأمنية، كما أن السوق السعودي للبيع بالتجزئة يعد سوقاً جذاباً للاستثمارات المحلية والأجنبية بفعل التقدم الحضري للسكان، وتوفر بيئة الأعمال المحفزة على الاستثمار.

الجدول (1) ترتيب عدد من الدول في المؤشر العالمي لتطور تجارة التجزئة لعام 2021م

ترتيب عام 2021م	الدولة	عدد السكان (مليون)	الناتج الداخلي الخام لكل فرد (دولار PPP)	المبيعات المحلية لتجارة التجزئة (مليار دولار)	مؤشر جاذبية السوق	مؤشر المخاطر الكائنة	مؤشر تشبع السوق	مؤشر سرعة التطور في السوق	قيمة المؤشر العام في عام 2021م
1	الصين	1,402	17,192	4,072	100	88.4	13.1	100	72.8
2	الهند	1,400	6,461	1,163	59.1	50.7	63.7	82.7	64.4
3	ماليزيا	33	27,402	112	74.5	74	27.2	43.9	54.1
6	المغرب	36	7,620	46	31.5	92.6	66.5	51.8	52.2
7	مصر	101	12,790	200	34.3	20.5	71.5	73.8	52
12	المملكة العربية السعودية	35	46,811	119	75.8	98.6	16.9	26.9	50.6
14	الإمارات العربية المتحدة	10	58,753	71	78.4	100	0.2	42.9	50
17	الأردن	11	10,306	16	37.3	69.2	67.1	35.3	49
21	تركيا	84	30,253	191	52.3	40.4	30.7	63	46.8
29	تونس	12	10,120	16	28	35.8	76.1	26	42.8

المصدر: الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة «منشآت»، تقرير قطاع الجملة والتجزئة (بيانات النصف الأول من عام 2022م). Kearney analysis: The 2021 Global Retail Development Index

الرخص التجارية لقطاع تجارة التجزئة بالمملكة:

1. تطور الرخص التجارة المصدرة والمجددة لقطاع تجارة التجزئة بالمملكة:

يوضح الشكل (1) تطور عدد الرخص التجارة المصدرة والمجددة لقطاع تجارة التجزئة بالمملكة خلال الفترة (الربع الأول لعام 2021- الربع الأول لعام 2022م)، من الملاحظ ارتفاع عدد الرخص التجارية المجددة مقارنة بالرخص التجارية المصدرة، فعلى سبيل المثال سجل عدد الرخص المجددة بالمملكة حوالي 21,505 رخصة مجددة مقارنة بنحو 11,936 رخصة في الربع الأول من عام 2022م.

الشكل (1) تطور عدد الرخص التجارية المصدرة والمجددة لقطاع تجارة التجزئة بالمملكة خلال الفترة (الربع الأول لعام 2021- الربع الأول لعام 2022م)

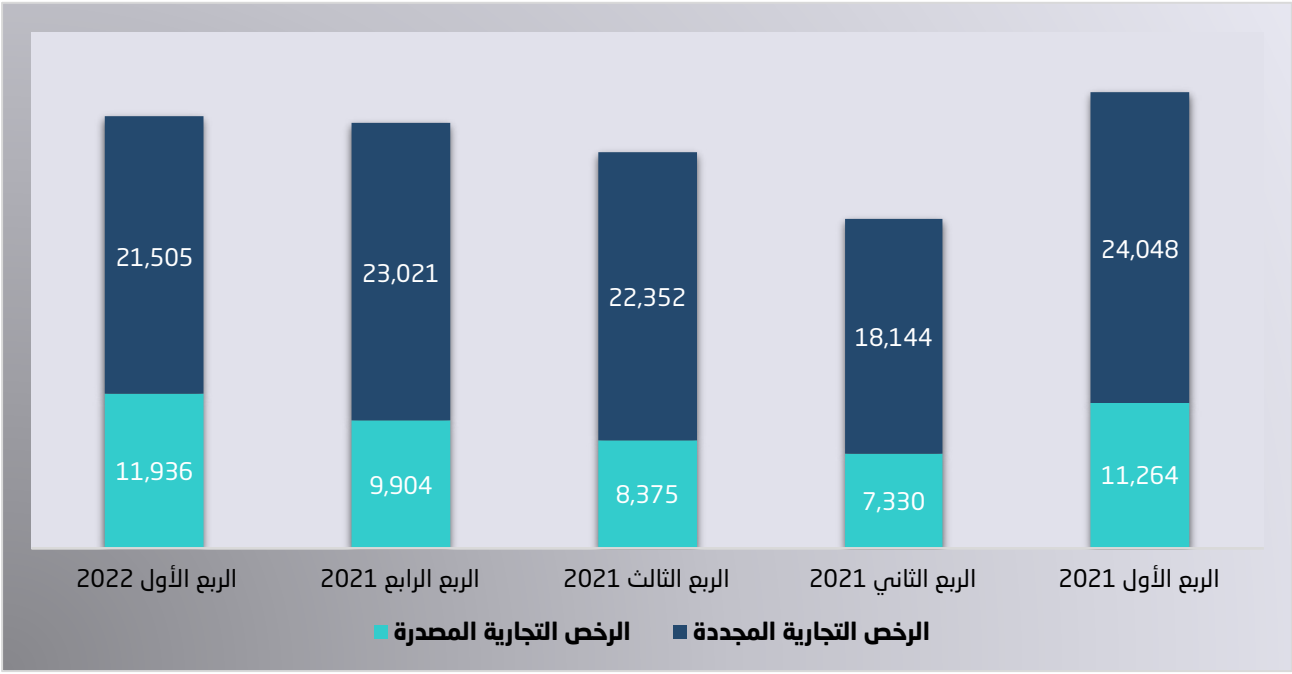

المصدر: تقرير عن قطاع تجارة التجزئة السعودية، إصدارات شركة جي وولد 2023 (إبريل).

2. توزيع الرخص التجارية لقطاع تجارة التجزئة حسب الأمانات:

الجدول (2) توزيع الرخص التجارية لقطاع تجارة التجزئة حسب أمانات المملكة خلال الربع الأول من عامي 2021، 2022م، وقد جاءت أمانة منطقة الرياض على رأس أمانات المملكة من حيث عدد الرخص التجارية الجديدة والمجددة الخاصة بمحلات البيع بالتجزئة والتي وصل عددها إلى 8,978 رخصة خلال الربع الأول من عام 2022م شكلت نحو 26.85 % من مجموع الرخص بالمملكة في حين حلت أمانة منطقة الباحة في المرتبة الأخيرة بنسبة 0.94 %، وأما أمانة منطقة عسير فقد بلغ عدد الرخص بها 2,051 رخصة للربع الأول من عام 2022م مقارنة ب 2,215 رخصة خلال نفس الربع من العام 2021م وقد شكل هذا العدد نحو 6 % خلال الربع الأول من عامي 2021، 2022م.

الجدول (2) توزيع الرخص التجارية لقطاع تجارة التجزئة حسب الأمانات بالمملكة خلال الربع الأول من عامي 2021، 2022م

الأمانة	الربع الأول 2022	الربع الأول 2021
أمانة منطقة الرياض	8,978	9,222
أمانة منطقة جدة	5,069	5,469
أمانة المنطقة الشرقية	3,056	3,298
أمانة المدينة المنورة	2,242	2,156
أمانة منطقة عسير	2,051	2,215
أمانة العاصمة المقدسة- مكة المكرمة	1,956	2,248
أمانة منطقة القصيم	1,520	1,745
أمانة محافظة الطائف	1,484	1,317
أمانة منطقة جازان	1,415	1,490
أمانة منطقة الاحساء	1,406	1,459
أمانة منطقة تبوك	817	1,154
امانة منطقة حائل	808	890
أمانة منطقة نجران	719	715
أمانة منطقة الجوف	617	562
أمانة منطقة الحدود الشمالية	508	499
امانة حفر الباطن	482	464
أمانة منطقة الباحة	313	409
المجموع	**33,441**	**35,312**

المصدر: تقرير عن قطاع تجارة التجزئة السعودية، إصدارات شركة جي وولد 2023 (إبريل).

3. أكبر البلديات في عدد الرخص التجارية لقطاع تجارة التجزئة بالمملكة:

يوضح الشكل (2) أكبر 10 بلديات بالمملكة من حيث عدد الرخص التجارية الجديدة والمجددة الخاصة بمحلات البيع بالتجزئة خلال الربع الأول من عامي 2021، 2022م. يتضح حصول بلدية المطار على أكبر عدد من الرخص في الربع الأول من عام 2022م بواقع 1,214 رخصة مقارنة بحوالي 1,019 رخصة في الفترة المماثلة لها من عام 2021م ثم جاءت بلدية البطحاء في المرتبة الثانية ثم بلدية وسط الدمام، في حين حلت بلدية خميس مشيط في المرتبة السابعة بحوالي 708 رخصة في الربع الأول من عام 2021م مقارنة ب 740 رخصة خلال نفس الربع من العام 2022م، فيما وقد تزيل الترتيب بلدية نمار.

الشكل (2) أكبر 10 بلديات بالمملكة من حيث عدد الرخص التجارية الجديدة والمجددة الخاصة بمحلات البيع بالتجزئة خلال الربع الأول من عامي 2021، 2022م

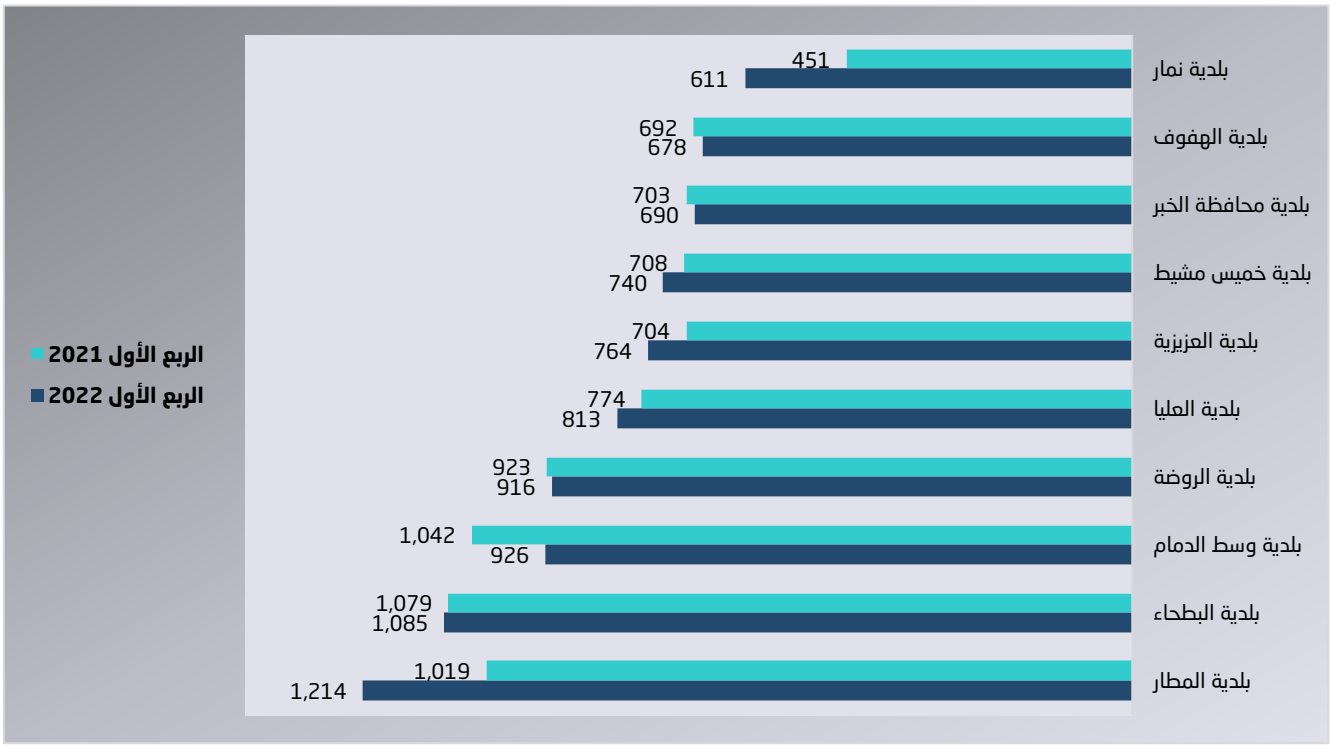

المصدر: تقرير عن قطاع تجارة التجزئة السعودية، إصدارات شركة جي وولد 2023 (إبريل).

الناتج المحلي لقطاع تجارة الجملة والتجزئة بالمملكة:

يوضح الشكل (3) تطور قيمة الناتج المحلي الإجمالي لقطاع تجارة التجزئة والجملة والمطاعم والفنادق بالأسعار الجارية خلال الفترة (2017-2022م)، والتي بلغت 340.03 مليار ريال عام 2022م مقارنة بحوالي 286.31 مليار ريال عام 2017م، ومن المتوقع أن تزداد مساهمة أنشطة تجارة الجملة والتجزئة في الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات القادمة نتيجة لاستراتيجية التنوع الاقتصادي المتبعة في الأنشطة الاقتصادية غير النفطية، حيث تبذل المملكة جهوداً كبيرة في تطوير عدد من القطاعات كالسياحة والترفيه بالإضافة إلى تعزيز الشمول المالي وأتمته المعاملات المالية واستحداث التقنيات الحديثة لدعم وتطوير التجارة الإلكترونية.

الشكل (3) تطور قيمة الناتج المحلي الإجمالي لقطاع تجارة التجزئة والجملة والمطاعم والفنادق خلال الفترة (2017-2022م) بالأسعار الجارية «بالمليار ريال»

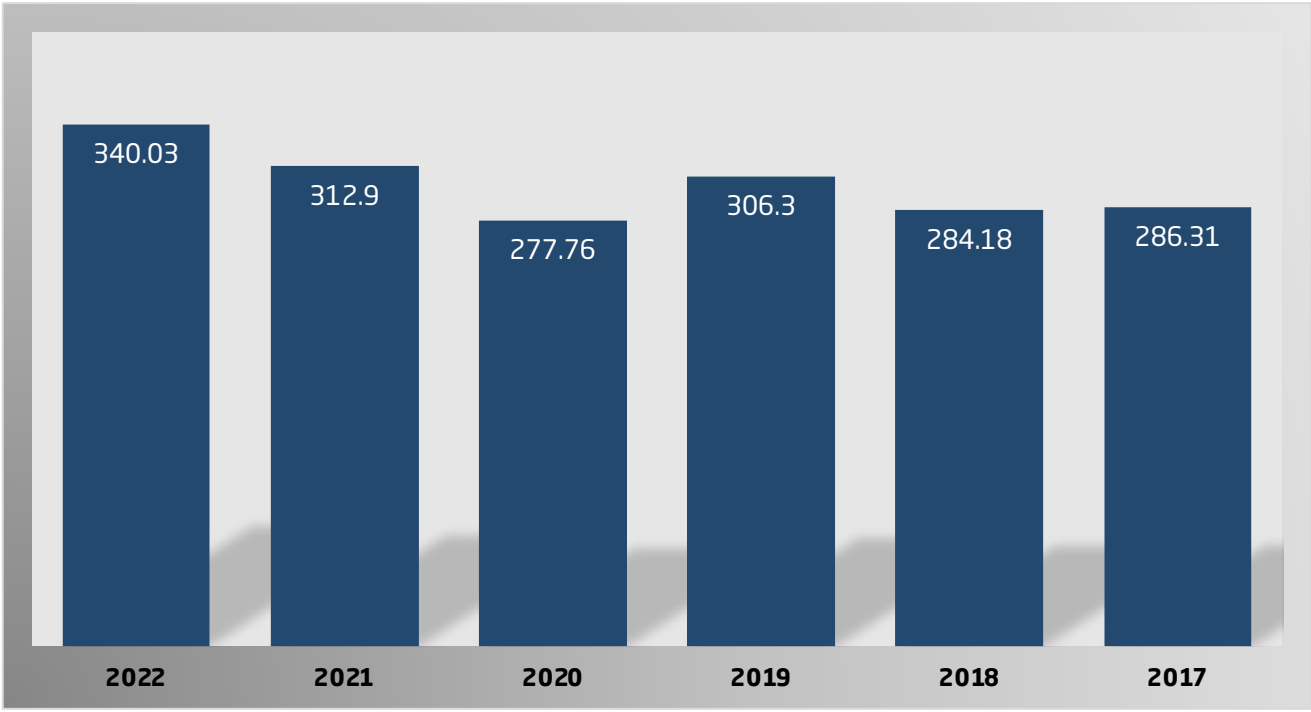

المصدر: تقرير عن قطاع تجارة التجزئة السعودية، إصدارات شركة جي وولد 2023 (إبريل).

مساهمة قطاع تجارة الجملة والتجزئة في الناتج المحلي بالمملكة:

يوضح الشكل (4) تطور مساهمة أنشطة تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي خلال الفترة (2017-2022م)، يلاحظ تذبذب نسبة المساهمة بين الارتفاع والانخفاض خلال الفترة وقد تحققت أعلى نسبة مساهمة عام 2019م وبلغت نحو 20.16 % بينما شهد عام 2020م أقل نسبة وبلغت نحو 19.09 % وبذلك سجل متوسط مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي للأنشطة غير النفطية ما يعادل 19.70 % سنوياً في الفترة من عام 2017م حتى عام 2022م.

الشكل (4) تطور مساهمة أنشطة تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي خلال الفترة (2017-2022م)

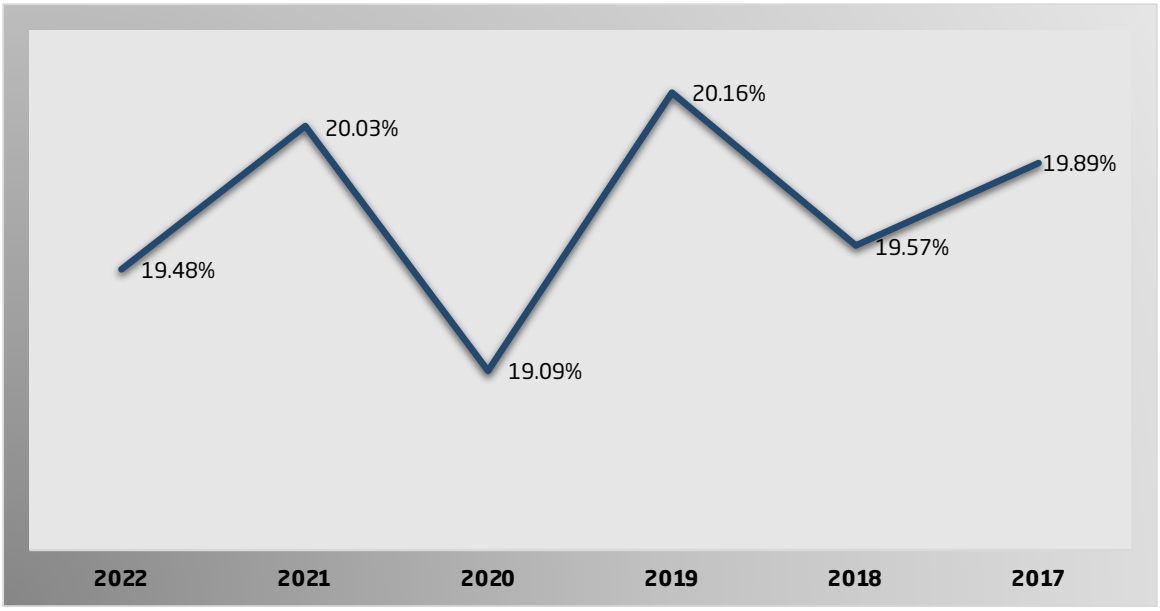

المصدر: تقرير عن قطاع تجارة التجزئة السعودية، إصدارات شركة جي وولد 2023 (إبريل).

كما ويوضح الشكل (5) تطور نسبة مساهمة قطاع تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق في الناتج المحلي بالأسعار الثابتة على أساس ربعي خلال الفترة (الربع الأول 2020- الربع الثاني 2022م).

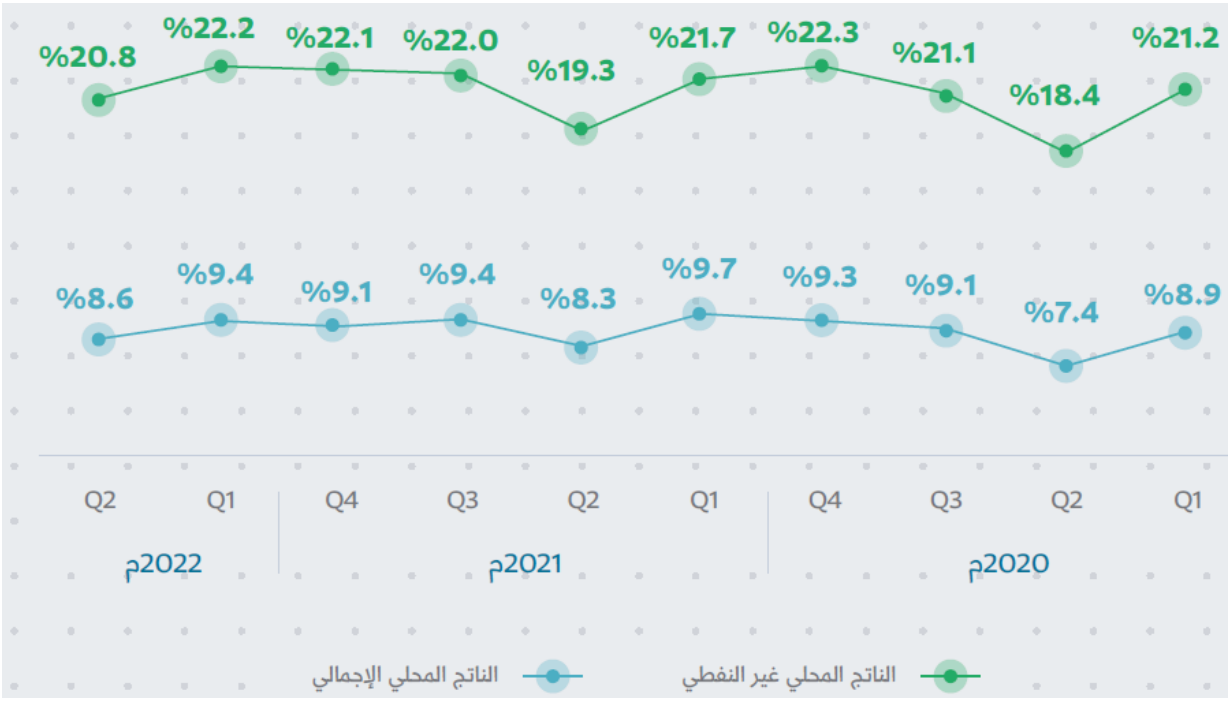

المصدر: الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة «منشآت»، تقرير قطاع الجملة والتجزئة (بيانات النصف الأول من عام 2022م).

شهد الربع الثاني من عام 2020م أقل نسبة لمساهمة قطاع تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق في الناتج المحلي الإجمالي وبلغت نحو 7.4 % بينما تحققت أعلى نسبة مساهمة في الربع الأول من عام 2021م وبلغت 9.7 %، وفيما يتعلق بمساهمة قطاع تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق في الناتج المحلي غير النفطي فوصلت لأعلى نسبة لها في الربع الرابع من عام 2020م بنحو 22.3 % وأقل نسبة تحقق خلال الربع الثاني من نفس العام وبلغت نحو 18.4 %.

الائتمان الممنوح لأنشطة تجارة الجملة والتجزئة:

تُشير الإحصاءات الربعية للبنك المركزي السعودي إلى أن إجمالي قيمة الائتمان الممنوح لأنشطة تجارة الجملة والتجزئة قد بلغ في الربع الثاني من عام2022 م نحو 170.85 مليار ريال، مسجلاً نسبة زيادة ضئيلة بلغت 1.11 % على أساس ربعي، و0.1 % على أساس سنوي. كما كان القطاع المصرفي أو البنكي هو الممول الرئيسي لأنشطة تجارة الجملة والتجزئة في الربع الثاني من عام2022 م بنسبة 97.7 %، في حين لم توفر الشركات المتخصصة في التمويل إلا 3,895 مليون ريال بنسبة 2.3 % من إجمالي التمويل الممنوح لها.

يوضح الشكل (6) تطور قيمة الائتمان الممنوح لقطاع تجارة الجملة والتجزئة خلال الفترة (الربع الثالث لعام 2021- الربع الثاني لعام 2022م).

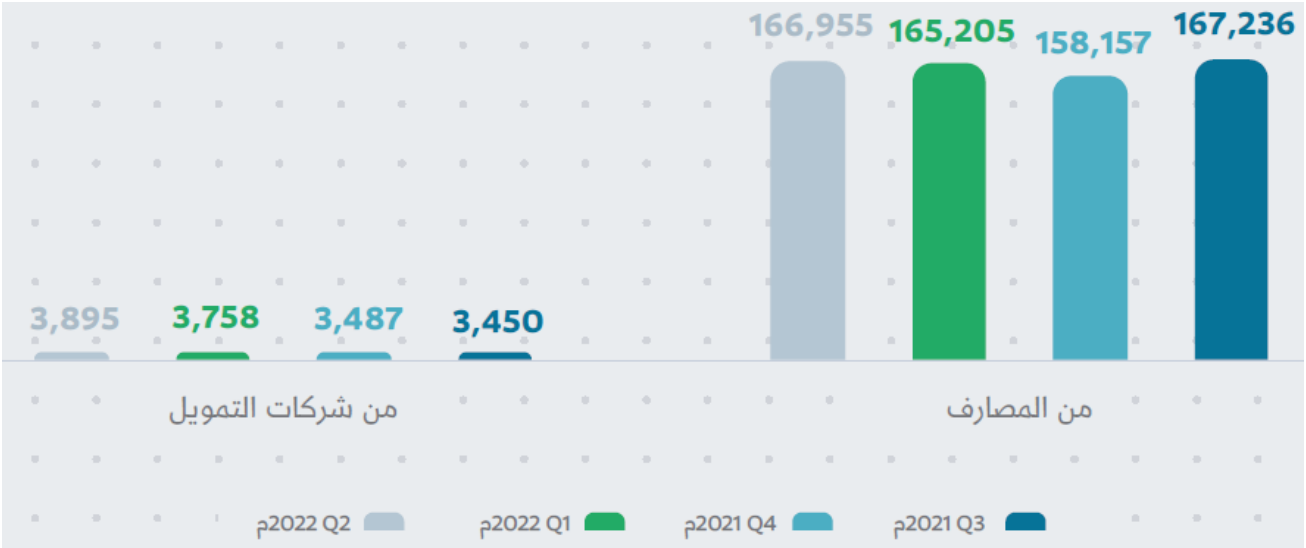

المصدر: الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة «منشآت»، تقرير قطاع الجملة والتجزئة (بيانات النصف الأول من عام 2022م). البنك المركزي السعودي، عمليات نقاط البيع.

مبيعات تجارة التجزئة:

1. مبيعات تجارة التجزئة داخل المتاجر:

يوضح الشكل (7) تطور قيمة مبيعات تجارة التجزئة داخل المتاجر بالمملكة خلال الفترة (2017-2021م)، والتي بلغت نحو 382.27 مليار ريال عام 2017م ثم انخفضت قيمة المبيعات تدريجياً حتى وصلت إلى 302.77 مليار ريال عام 2020م وعاودت الارتفاع بعد تعافي النشاط من تبعات جائحة كوفيد-19 ووصلت إلى ما يقدر بنحو 316.36 مليار ريال عام 2021م.

تمثل قيمة مبيعات التجزئة من داخل المتاجر نحو 89.3 % من إجمالي قيمة مبيعات تجارة التجزئة البالغة حوالي 354.38 مليار ريال في عام 2021م، وبينما تنقسم تجارة التجزئة داخل المتاجر في المملكة إلى 5 أنواع رئيسية هي؛ البقالات والمتخصصون من غير البقالة والمختلطون والتجزئة الفاخرة والمخفضون، فإن المتاجر المتخصصة غير البقالة تستحوذ على النصيب الأكبر من إجمالي حجم مبيعات التجزئة داخل المتاجر بما يمثل نحو أكثر من 55 % عام 2021م.

الشكل (7) تطور قيمة مبيعات تجارة التجزئة داخل المتاجر خلال (2017-2021م) (مليار ريال)

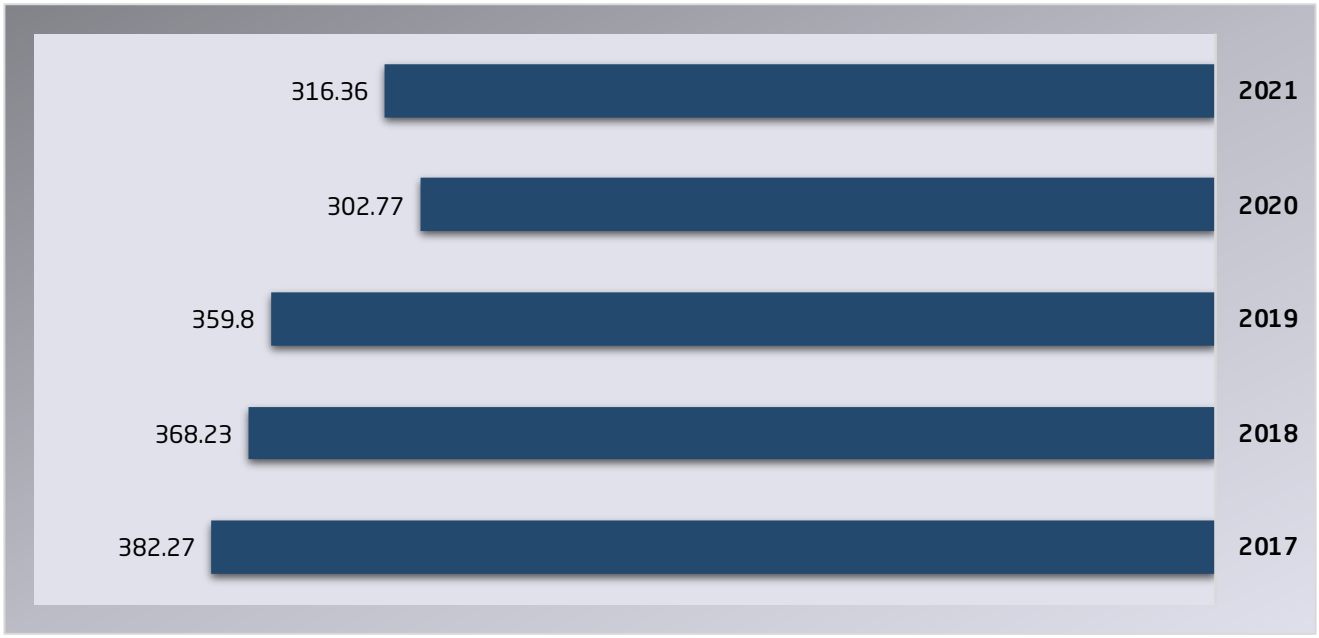

المصدر: تقرير عن قطاع تجارة التجزئة السعودية، إصدارات شركة جي وولد 2023 (إبريل).

2. مبيعات تجارة التجزئة خارج المتاجر:

يوضح الشكل (8) تطور قيمة مبيعات تجارة التجزئة خارج المتاجر خلال الفترة (2017-2021م)، حيث شهدت قيمة المبيعات ارتفاعاً مستمراً وصل إلى 38 مليار ريال تقريباً في عام 2021م مقارنة بنحو 18 مليار ريال في عام 2017م أي بمعدل نمو سنوي مركب قدره نحو 20.55 %. يأتي الارتفاع المستمر في حجم الإقبال على تجارة التجزئة خارج المتاجر في ظل قيمة مبيعات منخفضة تمثل نحو 10.73 % من إجمالي مبيعات تجارة التجزئة، ويرجع ذلك بشكل

أساسي إلى نمط وسلوكيات الشراء المفضلة للمستهلكين في المملكة، حيث تفضل الغالبية العظمى من المستهلكين بالمملكة التسوق من داخل المتاجر بأنفسهم على التسوق عبر الانترنت والبيع الآلي والبيع المباشر والتسوق من المنزل كونها تمثل تجربة شراء أكثر أماناً وثقة للمستهلك.

الشكل (8) تطور قيمة مبيعات تجارة التجزئة خارج المتاجر خلال الفترة (2017-2021م) (مليار ريال)

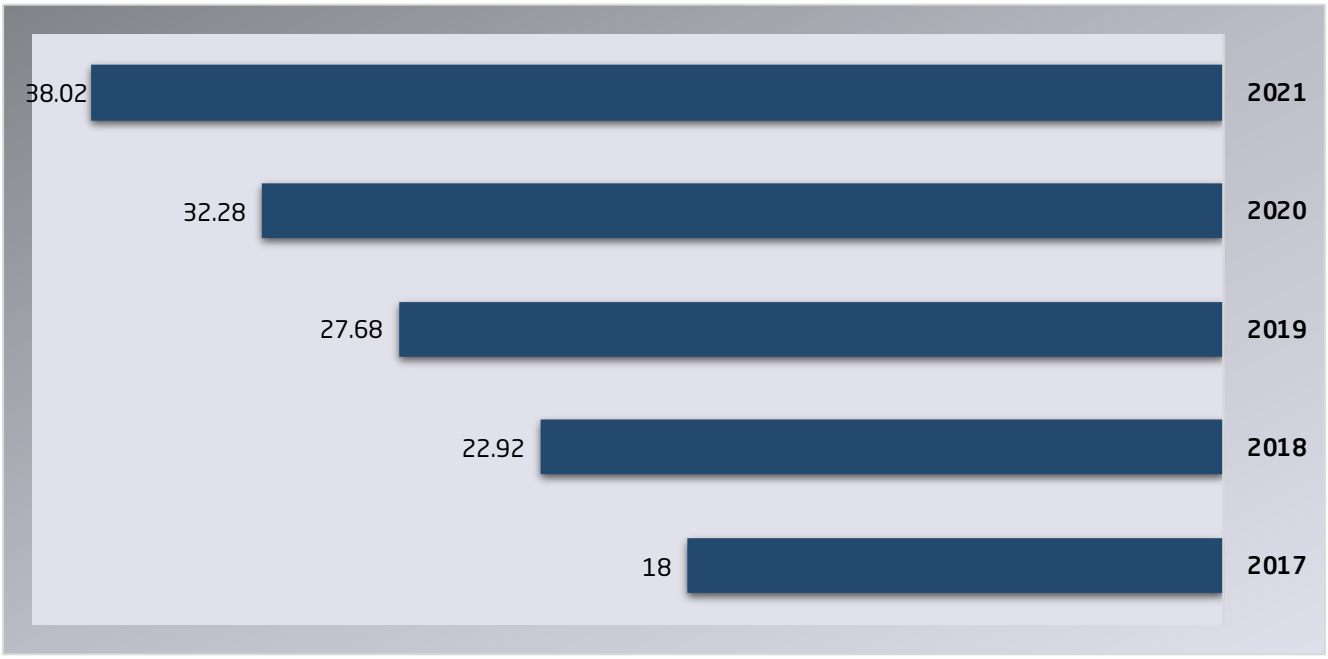

المصدر: تقرير عن قطاع تجارة التجزئة السعودية، إصدارات شركة جي وولد 2023 (إبريل).

العاملين بأنشطة تجارة التجزئة في المملكة:

يوضح الشكل (9) تطور عدد العاملين في أنشطة تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات ذات المحركات والدرجات النارية المسجلين بأنظمة ولوائح التأمينات الاجتماعية خلال الفترة (الربع الرابع 2017- الربع الرابع 2022م)، يلاحظ اتجاه عدد العاملين للانخفاض بشكل مستمر خلال الفترة حيث بلغ 1,626,050 عامل بالربع الرابع من عام 2022م مقارنة ب 2,432,851 عامل بالربع الرابع من 2017م.وتعتبر أنشطة تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات أكبر مشغل للعاملين السعوديين في الربع الرابع لعام 2022م،ويأتي قطاع الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات كثاني قطاعات الأنشطة الاقتصادية من حيث عدد العاملين بعد قطاع التشييد في الربع الرابع لعام 2022م.

الشكل (9) تطور عدد العاملين في أنشطة تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات ذات المحركات والدرجات النارية خلال الفترة (الربع الرابع 2017- الربع الرابع 2022م)

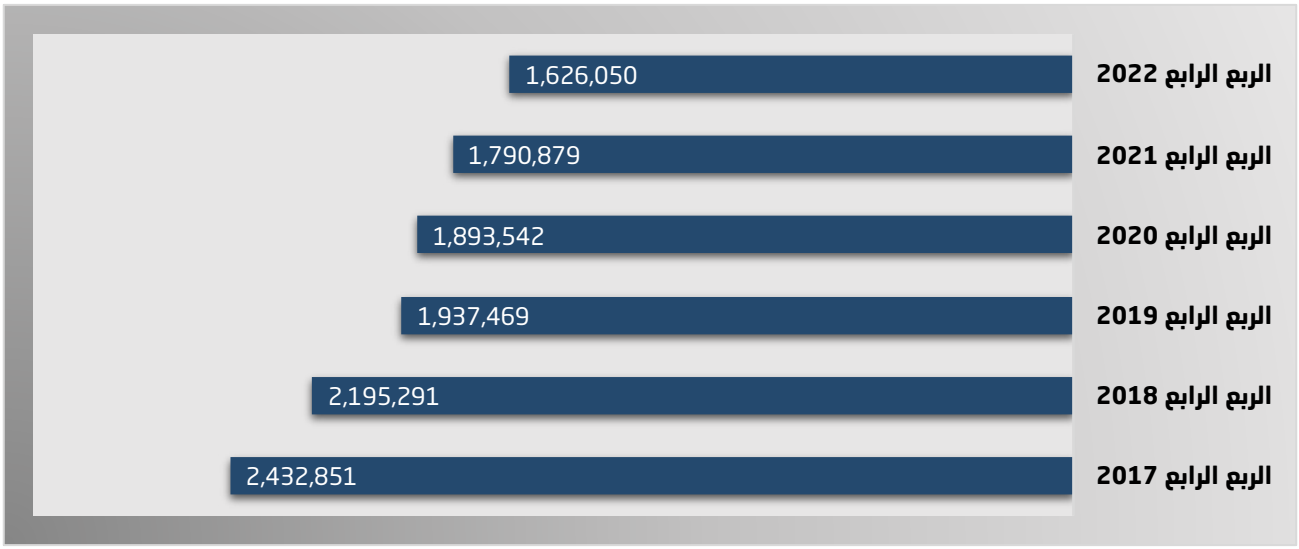

المصدر: تقرير عن قطاع تجارة التجزئة السعودية، إصدارات شركة جي وولد 2023 (إبريل).

كما ويوضح الجدول (3) توزيع العاملين في قطاع الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات حسب المنطقة خلال الربع الرابع لعام 2022م، حيث تصدرت منطقة الرياض الترتيب بنسبة بلغت نحو 36.70 % وجاءت بعدها منطقة مكة المكرمة ثم المنطقة الشرقية، وأما المرتبة الأخيرة فكانت من نصيب منطقة الباحة بنسبة 0.64 %، فيما حلت منطقة عسير في المرتبة الخامسة بعدد 68,203 عامل شكل نسبة 4.19 % من مجموع عدد العاملين بالقطاع خلال الربع الرابع لعام 2022م.

الجدول (3) توزيع العاملين في قطاع الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات حسب المنطقة خلال الربع الرابع لعام 2022م

م	المنطقة	عدد العاملين	النسبة
1	الرياض	596,681	% 36.70
2	مكة المكرمة	435,726	% 26.80
3	المنطقة الشرقية	242,763	% 14.93
4	المدينة المنورة	72,384	% 4.45
5	عسير	68,203	% 4.19
6	القصيم	63,981	% 3.93
7	جازان	42,909	% 2.64
8	تبوك	25,199	% 1.55

م	المنطقة	عدد العاملين	النسبة
9	حائل	23,536	% 1.45
10	نجران	17,697	% 1.09
11	الجوف	16,037	% 0.99
12	الحدود الشمالية	10,496	% 0.65
13	الباحة	10,438	% 0.64
المجموع		**1,626,050**	**% 100.00**

المصدر: تقرير عن قطاع تجارة التجزئة السعودية، إصدارات شركة جي وولد 2023 (إبريل).

يوضح الشكل (10) تطور إجمالي إنفاق المستهلكين في المملكة خلال الفترة (2011-2022م). بشكل عام يلاحظ تزايد إجمالي إنفاق المستهلكين في المملكة خلال الفترة باستثناء بعض السنوات، وقد تحققت أقل قيمة في عام 2011م وبلغت 677 مليار ريال بينما شهد عام 2022م أعلى قيمة وبلغت 1,237 مليار ريال وبذلك بلغ متوسط معدل نمو إجمالي إنفاق المستهلكين في المملكة خلال الفترة نحو 5.73 %.

الشكل (10) تطور إجمالي إنفاق المستهلكين في المملكة خلال الفترة (2011-2022) (مليار ريال)

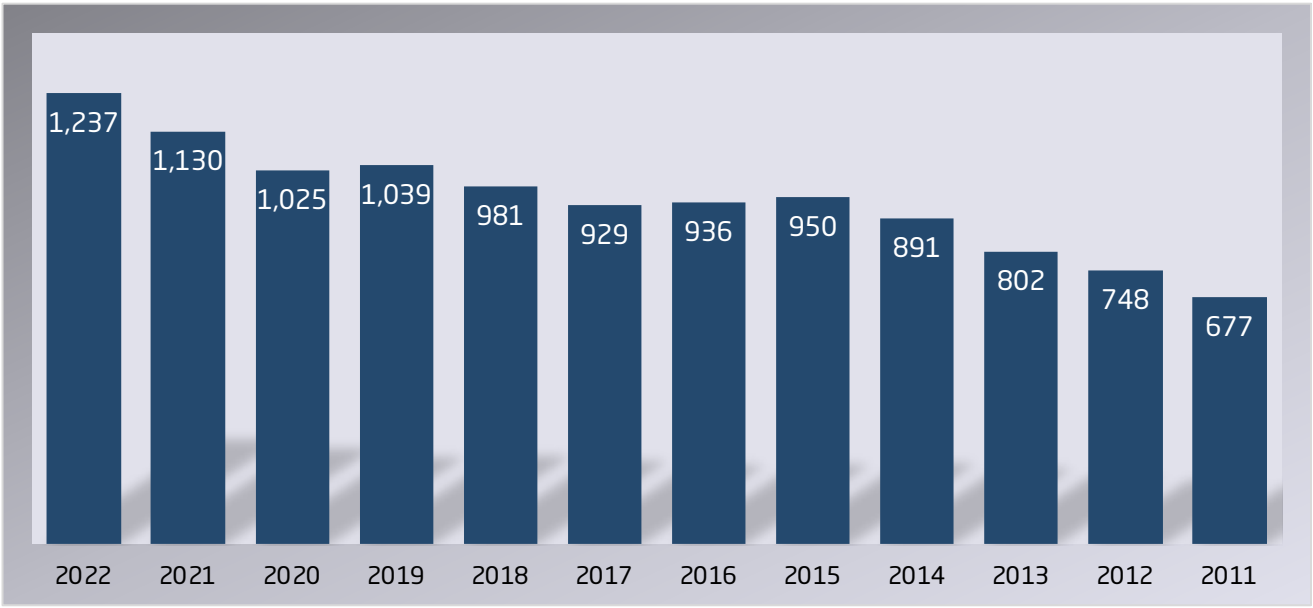

المصدر: https://saudiretail.net/2639/

كما ويوضح الجدول (4) توزيع إنفاق المستهلكين بالمملكة لعام 2022م حسب قنوات الدفع.

الجدول (4) توزيع إنفاق المستهلكين بالمملكة عام 2022م حسب قنوات الدفع (مليار ريال)

البيان	القيمة
إجمالي قيمة عمليات نقاط البيع الإلكترونية	559
إجمالي السحوبات النقدية	554.7
إجمالي قيمة عمليات التجارة الإلكترونية عبر بطاقات مدى فقط	122.6
المجموع	**1,237**

المصدر: https://saudiretail.net/2639/

الشكل (11) مساهمة قنوات الدفع المكونة لإنفاق المستهلكين لعام 2022م

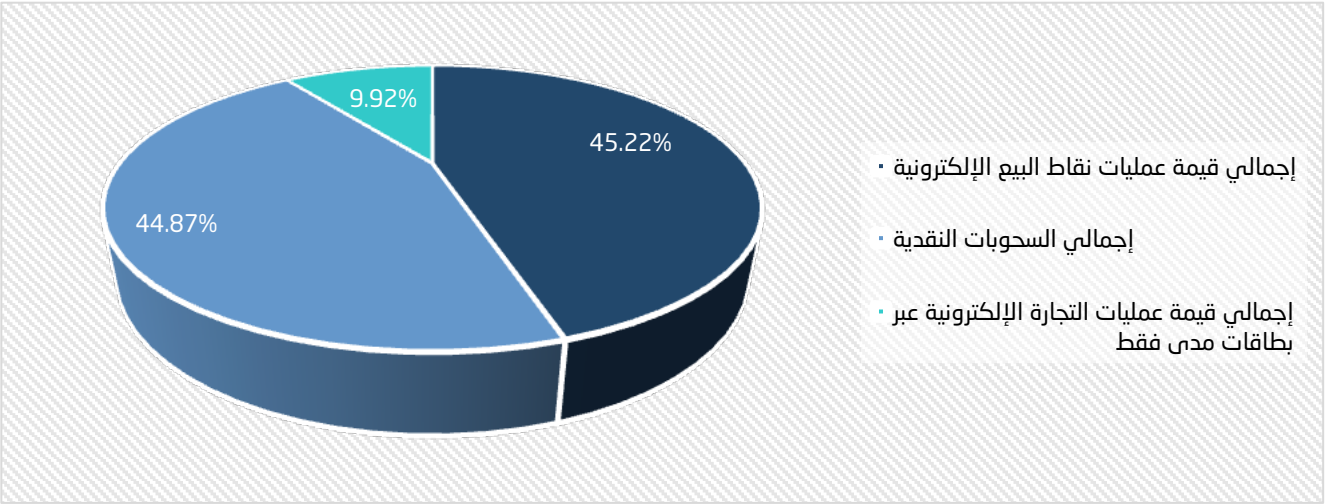

مستقبل قطاع التجزئة في المملكة:

إن مستهدفات رؤية 2030 والهيكل الديموغرافي للمملكة يشكلان بيئة مواتية لنمو قطاع التجزئة القائم على التقنية، حيث تتمحور رؤية المملكة بالأساس حول التحول إلى الاقتصاد الرقمي، ومع زيادة عدد السكان وخطط تنفيذ عدد من المشاريع الضخمة في البنية التحتية وقطاعي الترفيه والسياحة على وجه التحديد، من المتوقع أن تستمر المدن الرئيسية بالمملكة – وخاصة الرياض وجده والدمام ومكة المكرمة – في التحول إلى وجهات عالمية المستوى لتجارة التجزئة وهو ما يعني احتياج الشركات العاملة بالقطاع إلى الأنظمة السحابية والأنظمة الذكية لإدارة النشاط التجاري من أجل مواكبة الاتجاهات العالمية والمحلية لتنظيم القطاع خاصة مع قرار هيئة الزكاة والضريبة والجمارك بإلغاء الفواتير اليدوية أو الممسوحة ضوئياً وتطبيق نظام الفاتورة الإلكترونية على الشركات والمؤسسات.

يأتي التوسع في سياسات تطبيق الأنظمة الإلكترونية في إدارة الأنشطة التجارية للمؤسسات في ظل مستهدفات المملكة بأن ترتفع حصة المدفوعات الإلكترونية على 70 % من إجمالي المدفوعات بحلول عام 2025م والتحرر من الأنظمة التقليدية والاعتماد على النقد وهو ما يدعم الخطط التوسعية للشركات العاملة بقطاع التجزئة واستقطاب الاستثمارات الجديدة بما يساهم في استمرار سيطرة المملكة على الحصة السوقية الأكبر لمبيعات تجارة التجزئة في دول مجلس التعاون الخليجي.

وفقاً لما سبق من المرتقب أن تشهد المملكة ارتفاعاً في حجم سوق تجارة التجزئة وخاصة داخل المناطق المركزية للمدن الكبرى والمدن الجديدة، ومن المتوقع أن ترتفع قيمة القطاع إلى 176.5 مليار ريال بحلول عام 2026م.

غرفة أبها
ABHA CHAMBER